SVU-International Journal of Environmental Researches
Volume 2 Issue (2) pp.: 11-19, 2020
ISSN: 2812-5118 (Print) | 2812-5150

الإفصاح البيئي للشركات في ضوء التشريعات البيئية: دليل من الواقع المصري

فايقة جابر حسن الفولي*

قسم المحاسبة كلية التجارة – جامعة الإسكندرية – مصر.

ملخص

ساهمت التغيرات الأخيرة التي تواجه بيئة الأعمال في تزايد اهتمام الباحثين والهيئات التنظيمية بالموضوعات البيئية وإفصاح الشركات عن المعلومات. ويعتبر الإفصاح البيئي عنصرا مهما في ذلك الصدد . ورغم تعدد اهتمام الباحثين في موضوع الإفصاح عن المعلومات للشركات، إلا أنه يوجد القليل من الدراسات حول الإفصاح البيئي، وبصفة خاصة في جمهورية مصر العربية . وبناء علي ذلك ، يمكن أن تتمثل مشكلة هذا البحث في الإجابة عن التساؤلات المرتبطة بالإفصاح البيئي للشركات في الفكر المحاسبي ، والتشريعات البيئية والتشريعات الأخري ، ومدي قيام الشركات بالإفصاح البيئي ، وماهية عناصره ، وبصفة خاصة في جمهورية مصر العربية .

ويهدف هذا البحث إلى دراسة الإفصاح البيئي للشركات في التشريعات البيئية والتشريعات الأخرى، والفكر المحاسبي، مع تقديم دليل من الواقع المصري حول الإفصاح البيئي للشركات. ويعد البحث الحالي إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت إفصاح الشركات عن المعلومات بصورة عامة، والإفصاح البيئي بصورة خاصة. ويساعد أيضا علي تقديم دليل عن مدي قيام الشركات بالإفصاح البيئي، وماهية عناصره في بيئة الممارسة المصرية ، حيث يمثل عنصرا مهما في رؤية مصر ٢٠٣٠ .وتطلب تحقيق ذلك ، إجراء تحليل للدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح البيئي ، وتحليل التشريعات البيئية والتشريعات الأخري ، مثل أدلة حوكمة الشركات ، وكذلك إجراء تحليل المحتوي علي بيانات التقارير المالية السنوية لعام ٢٠١٧ . ويتكون مجتمع الدراسة من ٢٢٣ شركة مقيدة في البورصة المصرية، والتي تعمل في سبعة عشر قطاع إقتصادي . وتتكون عينة الدراسة من ثلاثة وعشرين شركة غير مالية مقيدة في البورصة المصرية، وتعمل في خمسة قطاعات اقتصادية متنوعة، مثل الموارد الأساسية. وقد اتضح من نتائج الدراسة وجود تباين في عناصر الإفصاح البيئي للشركات في البيئة المصرية. وتضمنت توصيات البحث اجراء المزيد من الدراسات حول الإفصاح البيئي في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم في البيئة المصرية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح البيئي، رؤية مصر ٢٠٣٠، التشريعات البيئية، أدلة حوكمة الشركات، معايير المحاسبة المصرية، مصر

***Corresponding author: Fayka G. H. Elfoly**
Email: Fayka273@gmail.com
Received: September 23, 2020; Accepted: November 28, 2020; Published online: December 6, 2020.
©Published by South Valley University.
This is an open access article licensed under CC BY NC SA

Abstract

Recent changes which business environment faces contributed in increasing interest of researchers and Regulatory organizations with the Environmental Subjects and corporate disclosure. The environmental disclosure considers an important element. Although a lot of research interests addressed the subject of the corporate disclosure, there are few studies about the environmental disclosure, especially in Egypt. Based on it, the research problem can be represented in answering the questions related to the environmental disclosure in accounting thought, environmental legislations and other legislations, the extent of corporate environmental disclosure and its items, especially in Egypt.

This research aims to study the environmental disclosure in environmental legislations, other legislations and accounting thought and provide evidence from Egypt context about environmental disclosure. Consequently, the current research adds to the prior studies, which addressed the corporate disclosure in general and particularly environmental disclosure and it helps to provide Egyptian evidence related to the corporate environmental disclosure and its items. It represents an important element in Egypt Vision 2030.

To achieve that, the prior studies that addressed the environmental disclosure were reviewed and environmental legislations and other legislations, like corporate governance code were analyzed. The content analysis was conducted by using data of 2017 annual financial reporting. The population of study consists of 223 companies listed on the Egyptian Exchange and working in seventeen economic sectors. The sample of study consists of twenty three non-financial listed Egyptian companies and working in five different industries like basic resources. The results indicate different environmental information items in the Egyptian context. The recommendations of the research included doing more research in environmental disclosure in small and medium companies in Egyptian context.

Keywords: Environmental disclosure, Egypt Vision, Environmental Legislations, Corporate governance codes, Egyptian Accounting Standards, Egypt.

مقدمة

لايعد موضوع الإفصاح البيئي موضوعا جديدا ، حيث اهتم به الباحثون والمشرعون منذ القرن السابق . وتزايد الإهتمام به مع التغيرات ، والمخاطر التي تشهدها بيئة الأعمال ، مثل التلوث . وقد أدي ذلك إلى بذل المزيد من الجهود في مجال التشريعات للمحافظة علي البيئة ، وكذلك تزايد اهتمام الباحثين بالموضوعات البيئية والإفصاح البيئي . وقد انعكس ذلك في تزايد أهمية مسئولية الشركات نحو البيئة التي تعمل فيها، ومحاولة حمايتها من التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. ودفع ذلك العديد من الشركات إلى المساهمة في العديد من المبادرات للحفاظ علي البيئة، والإفصاح عن جهودها في الحفاظ علي البيئة .

مشكلة البحث :

أدت التغيرات البيئية إلى المزيد من اهتمام المشرعين بالبيئة، وما تبع ذلك من اصدار التشريعات البيئية، ومتابعة

تطبيق الشركات لها. فقد صدر في الولايات المتحدة الأمريكية عدة قوانين بيئية تتعلق بالمياه، والضوضاء في السبعينات ، وكذلك صدر قانون البيئة المصري في عام ١٩٩٤ . وتضمنت التشريعات الأخرى، مثل أدلة الحوكمة في بعض الدول، ومنها مصر الإفصاح عن السياسات البيئية . ومن الملاحظ أن التشريعات تضمنت العديد من البنود المتعلقة بالبيئة، إلا أن هذه التشريعات اهتمت اهتمام محدود بالإفصاح البيئي، والذي يتضح من البنود القليلة المتعلقة بهذا الإفصاح . ومن ناحية أخري، تعددت اتجاهات البحث في مجال الإفصاح البيئي في العديد من دول العالم. فقد اتجهت بعض الدراسات إلى تحليل الإفصاح البيئي (and e.g., De Villierse Van Staden, 2012) ، وربط البعض الأخر الإفصاح البيئي بالعديد من العوامل ، مثل الأداء المالي للشركة (e.g., Gatimbu and Wabwire, 2016) .

ورغم اتفاق هذه الدراسات علي أهمية الإفصاح البيئي، إلا أنها قدمت أدلة علي اختلاف مستوي الإفصاح البيئي، وعناصره ، و أظهرت العديد من عناصر الإفصاح البيئي ، مثل السياسات البيئية (الرحيلي، ٢٠٠٥) ، والتكاليف البيئية (De Villiers and Van Staden, 2012) . ورغم ذلك ، لم يلق الإفصاح البيئي اهتمام كافي من الباحثين في مصر . ويساهم التباين في البيئات التي أجريت فيها الدراسات السابقة في صعوبة تعميمها علي البيئة المصرية ، ويعكس أهمية تناول الإفصاح البيئي في الفكر المحاسبي ، ودراسته في الشركات ، والتشريعات المصرية .

وفي اطار ذلك ، يمكن أن تتمثل مشكلة هذا البحث في الإجابة نظريا وعمليا عن أربع تساؤلات . يرتبط التساؤل الأول ، والثاني بموقف الإفصاح البيئي للشركات في الفكر المحاسبي ، والتشريعات البيئية والتشريعات الأخري . ويعكس التساؤل الثالث ، والرابع مدي قيام الشركات بالإفصاح البيئي ، وماهية عناصره ، وبصفة خاصة في جمهورية مصر العربية .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإفصاح البيئي للشركات في التشريعات البيئية والتشريعات الأخري ، والفكر المحاسبي ، مع تقديم دليل من الواقع المصري حول الإفصاح البيئي للشركات .

أهمية البحث :

علي **المستوي العلمي** ، يعد البحث الحالي إضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت إفصاح الشركات عن المعلومات بصورة عامة ، والإفصاح البيئي بصورة خاصة . وكذلك يتناول موضوعا لم يحظ بصورة كافية باهتمام الباحثين المصريين . وعلي **المستوي العملي** يساعد البحث علي تقديم دليل عن مدي قيام الشركات بالإفصاح البيئي ، وماهية عناصره في بيئة الممارسة المصرية ، حيث يمثل عنصرا مهما في رؤية مصر ٢٠٣٠ .

منهج البحث :

يستخدم البحث المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي . فقد تم إجراء استقراء وتحليل للدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح البيئي ، وتحليل التشريعات البيئية والتشريعات الأخري ، مثل أدلة حوكمة الشركات ، في مصر . وكذلك إجراء تحليل المحتوي علي بيانات التقارير المالية السنوية لعام ٢٠١٧ لعينة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية .

خطة البحث:

في ضوء هدفي البحث ، سوف يتم تنظيم البحث علي النحو التالي :

المبحث الأول : الإفصاح البيئي في الدراسات السابقة

المبحث الثاني : الإفصاح البيئي في التشريعات البيئية والتشريعات الأخري المصرية

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية

المبحث الرابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية المقترحة

المبحث الأول : الإفصاح البيئي في الدراسات السابقة :

ينال الإفصاح البيئي قدر كبير من اهتمام الباحثين في الفكر المحاسبي . فقد ركز بعض الباحثين علي مستوي الإفصاح البيئي وعناصره (and Van Staden, 2012

(e.g., De Villierse) ، إلا أن البعض الأخر تناول علاقة الإفصاح البيئي بالعديد من العوامل (e.g., Gatimbu and Wabwire, 2016) . وأظهرت دراسة الرحيلي (٢٠٠٥) وجود اهتمام كبير من جانب الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك نحو الإفصاح البيئي . وتتضمن عناصر هذا الإفصاح البرامج والسياسات البيئية ، وحصول الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك علي جوائز في مجال المحافظة علي البيئة .

وتوصلت دراسة صالح (٢٠٠٩) في مصر من خلال قوائم الإستقصاء إلى دليل علي وجود علاقة طردية بين الإفصاح البيئي وجودة التقارير المالية. واتفقت دراستي Gatimbu and Wabwire (2016) في كينيا، وعوض (٢٠١٧) في مصر علي وجود علاقة طردية بين الإفصاح البيئي والأداء المالي . وأشارت دراسة Pahuja (2009) في الهند إلى وجود علاقة طردية بين حجم، وربحية الشركة ، والقطاع الصناعي الذي تعمل فيه ، والأداء البيئي ، وانتماء الشركة إلى صناعة ملوثة للبيئة ، والإفصاح البيئي . ولم يتضح من الدراسة وجود علاقة جوهرية بين الإفصاح البيئي والرفع المالي .

وأوضحت دراسة De and Van Staden (2012) Villiers في نيوزيلندا من خلال اجراء دراسة مسحيه للمستثمرين أهمية الإفصاح البيئي . واتضح أيضا من الدراسة أن نسبة كبيرة من المساهمين تتخطي ٥٠٪ تطالب أن يكون هذا الإفصاح اجباري ، ويقوم بمراجعته مراجع الحسابات الخارجي . وكذلك أظهرت الدراسة أن عناصر الإفصاح البيئي تتضمن السياسات ، والأهداف ، والمخاطر ، والأثار البيئية ، كما تتضمن أيضا التكاليف البيئية ، المرتبطة بالعديد من العناصر مثل الفاقد ، والموارد الطبيعية ، والغرامات البيئية ، و متطلبات الإلتزام بالقوانين البيئية .

واتضح من دراسة D`Amico et al. (2016) في إيطاليا وجود علاقة عكسية بين ملكية مساهمي الأقلية ، وحجم مكاتب المراجعة ، والتسجيل في بورصة الأوراق المالية والإفصاح البيئي . ولم يتضح من الدراسة وجود علاقة جوهرية بين حجم الشركة ، والقطاع الصناعي ، وربحية الشركة ، والرفع المالي ، وعمر الشركة ، والملكية العامة ، وصدور القانون البيئي والإفصاح البيئي .

وتبين من دراسة Lee (2017) ، التي أجريت علي عينة من ٥٢ شركة تعمل في قطاع التعدين في أستراليا ، وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ومستوي وجودة الإفصاح البيئي . وأظهرت دراسة Prasad et al. (2017) من خلال عينة من ١٣٧ شركة في الهند زيادة مستوي وجودة الإفصاح البيئي . واتضح من الدراسة وجود علاقة عكسية بين الرفع المالي والإفصاح البيئي ، كما تبين وجود علاقة طردية بين حجم ، وعمر الشركة ، والقطاع الصناعي والإفصاح البيئي.

وتبين من دراسة Chaklader and Gulati (2015) ، والتي أجريت علي ٥٠ شركة في الهند ، وجود علاقة طردية بين حجم الشركة ، وحصول الشركة علي شهادات في مجال المحافظة علي البيئة والإفصاح البيئي . ولم توضح الدراسة وجود علاقة جوهرية بين ربحية الشركة ، والرفع المالي ، وتعدد الجنسية ، والقطاع الصناعي والإفصاح البيئي . وفي ماليزيا اتضح من دراسة Deswanto and Siregar (2018) أن الإفصاح البيئي لا يؤثر جوهريا علي قيمة الشركة، الا أنه اتضح من الدراسة وجود علاقة طردية بين الإفصاح البيئي والأداء البيئي . ولم يتضح من الدراسة وجود علاقة جوهرية بين الأداء المالي والإفصاح البيئي .

وأجريت دراسة Fernandes et al. (2018) علي عينة من ١٥٢شركة في البرازيل في عام ٢٠١٦ . وأظهرت الدراسة قيام الشركات بالإفصاح البيئي، وأن أكثر الشركات التي تقوم بالإفصاح البيئي تنتمي إلى قطاع الأدوية . وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ، وعمر عضو مجلس الإدارة والإفصاح البيئي . ولم يتضح من الدراسة وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة ، وازدواجية وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ، ومشاركة النساء في مجلس الإدارة ، والمستوي التعليمي لأعضاء مجلس الإدارة والإفصاح البيئي .

ومن خلال عينة من ١١٦ شركة تعمل في قطاع البترول والغاز في ١٩ دولة توصلت دراسة Ismail et al. (2018)

إلى وجود علاقة طردية بين حجم ، وربحية الشركة ، والرفع المالي ، والقطاع الصناعي الذي تعمل الشركة فيه ، والملكية الأجنبية و الإفصاح البيئي . ولم يتضح من الدراسة وجود علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية ، وتركز الملكية ، والملكية الحكومية ، وتعدد الجنسية ، وحصول الشركة علي شهادات في مجال المحافظة علي البيئة والإفصاح البيئي .

وتبين من دراسة Lu and Taylor (2018) في الولايات المتحدة الأمريكية وجود علاقة طردية بين الإفصاح البيئي والأداء البيئي ، ووجود علاقة عكسية بين الأداء البيئي والأداء المالي . ومن الملاحظ أن معظم الدراسات السابقة التي أجريت حول الإفصاح البيئي اعتمدت في قياس مستواه علي تطوير مؤشر للإفصاح البيئي ، وأن هذا المؤشر يختلف في عناصره (e.g., D`Amico et al., 2016; Fernandes et al., 2018) .

وفي ضوء الدراسات السابقة تتضمن عناصر الإفصاح البيئي التكاليف البيئية ، والغرامات البيئية، وحصول الشركة علي جوائز وشهادات في مجال المحافظة علي البيئة ، والسياسات والبرامج البيئية ، والأثار والمخاطر البيئية ، وتشجير المناطق ، والمخلفات ، والفاقد ، والموارد الطبيعية ، والطاقة ، وإعادة التدوير ، والإنبعاثات ، وبرامج التوعية البيئية ، و الموازنة البيئية، ومقاييس التلوث ، والإلتزام بالقوانين البيئية . ورغم تعدد الدراسات التي أجريت حول الإفصاح البيئي في الدول الأجنبية ، إلا أنه يلاحظ وجود دراسات قليلة حوله في مصر . وفي اطار ما سبق يتضح وجود فجوة بحثية ترتبط بقلة الدراسات التي أجريت في مصر حول الإفصاح البيئي وعناصره .

المبحث الثاني : الإفصاح البيئي في التشريعات البيئية والتشريعات الأخري المصرية :

اهتم المشرع المصري بجهود الشركات في حماية البيئة ، وانعكس ذلك في صدور العديد من القوانين المصرية التي تهتم بالبيئة ، وأهمها قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية . وكذلك انشاء وزارة البيئة ، والإشارة في قانون الإستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحة التنفيذية إلى المشاركة في اتخاذ الإجراءات لحماية البيئة ، ومنها طرق تدوير المخلفات ، وخفض انبعاثات غازات الإحتباس الحراري .

ورغم اهتمام المشرع المصري بصورة كبيرة بالإجراءات التي يجب أن تتخذها الشركات لحماية البيئة ، إلا أنه لم يوجد اهتمام مماثل بالإفصاح البيئي لهذه الشركات . وللتعرف علي الإفصاح البيئي في التشريعات المصرية سوف يتم تحليل القوانين المصرية ، والتي تتضمن قانون ١٥٩ لسنة١٩٨١ ، وقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ، ولائحته التنفيذية ، وقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، ولائحته التنفيذية . وكذلك تحليل معايير المحاسبة المصرية ، وقواعد القيد في البورصة المصرية، ودليل حوكمة الشركات المصري الصاد في عام ٢٠١٦ ، ودليل البورصة المصرية للإفصاح عن الإستدامة .

و قدم قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ قدم تعريفا للبيئة ، وأظهر العديد من الإجراءات التي تتخذها الشركة لحماية البيئة ، إلا أن دليل حوكمة الشركات المصري الصادر في عام ٢٠١٦ قدم تعريفا للمسئولية الإجتماعية والبيئية للشركة ، وأشار إلى الإفصاح عن السياسات البيئية للشركات ومدي التزام الشركات بالمسئولية البيئية .

ويعد الإفصاح عن السياسات ، والأثار البيئية ، والعديد من العناصر البيئية ، مثل الطاقة والمياه ، من العناصر المهمة في دليل البورصة المصرية للإفصاح عن الإستدامة . ومن الملاحظ وجود اتفاق بين الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح البيئي وما أظهره تحليل التشريعات المصرية حول عناصر الإفصاح البيئي ، وأهميتها .

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية :

يتضمن مجتمع الدراسة ٢٢٣ شركة مقيدة في البورصة المصرية ، وتنتمي لسبعة عشر قطاع (البورصة المصرية، ٢٠١٨) . وتتكون عينة الدراسة من ٢٣ شركة غير مالية مقيدة في البورصة المصرية . وتعمل في خمسة قطاعات ، وهي قطاعات المرافق ، والغاز والبترول ، والموارد الأساسية ، والكيماويات ، والموزعون وتجار التجزئه . ويوضح جدول (١) شركات عينة الدراسة .

جدول (١) شركات عينة الدراسة

الشركة	القطاع	الشركة	القطاع
الإسكندرية للزيوت المعدنية	الغاز والبترول	الحفر الوطنية	الغاز والبترول
العامة للصوامع والتخزين	موزعون وتجار تجزئه	غاز مصر	المرافق
اسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية	موزعون وتجار تجزئه	مصر للأسواق الحرة	موزعون وتجار تجزئه
العز الدخيلة للصلب – الإسكندرية	الموارد الأساسية	القاهرة للخدمات التعليمية	موزعون وتجار تجزئه
اسيك للتعدين – اسكوم	الموارد الأساسية	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	الكيماويات
الألومنيوم العربية	الموارد الأساسية	الحديد والصلب	الموارد الأساسية
الشركة	القطاع	الشركة	القطاع
العامة لصناعة الورق – راكتا	الموارد الأساسية	مصر للألومنيوم	الموارد الأساسية
حديد عز	الموارد الأساسية	سماد مصر(ايجيفرت)	الكيماويات
مصر الوطنية للصلب- عتاقة	الموارد الأساسية	سيدى كرير للبتروكيماويات	الكيماويات
ابوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية	الكيماويات	مصر لصناعة الكيماويات	الكيماويات
الصناعات الكيماوية المصرية – كيما	الكيماويات	المالية والصناعية المصرية	الكيماويات
مصر للأسمدة – موبكو	الكيماويات		

المصدر: الباحثة

من خلال تحليل المحتوي لعينة الشركات المكونة من ٢٣ شركة غير مالية مقيدة في البورصة المالية يتضح وجود اختلاف في عناصر ، ومستوي الإفصاح البيئي بين شركات العينة ، وبين القطاعات الصناعية التي تعمل الشركات فيها . فقد بلغت نسبة الشركات التي قامت بالإفصاح البيئي ٧٣,٩١٪ (١٧ شركة) . وتبين من التحليل وجود ستة شركات قامت بتخصيص بند مستقل للإفصاح البيئي ، وهي شركات مصر للألومنيوم ، والإسكندرية للزيوت المعدنية ، والعامة للصوامع ، والحديد والصلب ، ومصر لصناعة الكيماويات ، و أبوقير للأسمدة والصناعات الكيماوية .

واتضح أيضا من التحليل أن الإفصاح البيئي يكون في تقرير مجلس الإدارة أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، أو تقرير مراجع الحسابات الخارجي ، وأن معظم الشركات(٩٤,١٢%) قامت بالإفصاح البيئي في تقرير مجلس الإدارة . وتبين من التحليل أنه من حيث عدد الشركات التي قامت بالإفصاح البيئي داخل كل قطاع فان قطاعي المرافق (١٠٠٪) ، والغاز والبترول (١٠٠٪) يعد أعلي قطاعين ، يليهما قطاع الكيماويات (٨٧,٥%) ، يليه قطاع الموارد الأساسية (٧٥٪) ، يليه قطاع الموزعون وتجار التجزئه (٢٥٪) .

وتبين أيضا من التحليل أنه وفقا لإجمالي شركات العينة فان أعلي قطاع في الإفصاح البيئي يكون قطاعي الكيماويات (٣٤,٧٨٪) ، والموارد الأساسية(٣٤,٧٨8%) ، يليهما قطاع الموزعون وتجار التجزئة (١٧,٣٩٪) ، يليه قطاع الغاز والبترول (٨,٧٠٪) ، يليه قطاع المرافق(٤,٣٥٪) . وتبين من التحليل أن سبعة شركات قامت بالإفصاح الوصفي البيئي، بينما قامت عشرة شركات بالإفصاح الوصفي والكمي البيئي ، ولم يتضح قيام أي شركة بتقديم افصاح كمي بيئي فقط .وتبين من التحليل وجود ١٧ عنصر معلومات بيئية قامت الشركات بالإفصاح البيئي عنها ، وهي السياسات البيئية ، والشهادات التي حصلت عليها الشركة في مجال البيئة ، التكاليف البيئية ، وترشيد استخدام الطاقة ، وترشيد استخدام المياه ، وتشجير المناطق . وتضمنت أيضا رصف الطرق ، والصرف الصحي والتعامل مع الضوضاء ، واستخدام التكنولوجيا صديقة للبيئة ، وتطوير معامل بحوث البيئة والقياسات البيئية والأثر البيئي ، والتبرعات للمحافظات

وجهاز شئون البيئة والمشاركة في المؤتمرات لتطوير البيئة ، والمخلفات ، قروض ومنح للمشروعات البيئية في الشركات ، والقضايا والغرامات البيئية ، والإنبعاثات ، دورات وبرامج تدريبية للتوعية البيئية . ويمثل الإفصاح البيئي عن الإنبعاثات أعلي افصاح (١١ شركة) ، ويعد الإفصاح البيئي عن رصف الطرق ، والقضايا والغرامات البيئية ، والتعامل مع الضوضاء ، واستخدام التكنولوجيا صديقة للبيئة والتبرعات للمحافظات وجهاز شئون البيئة والمشاركة في المؤتمرات لتطوير البيئة (شركتان) أقل افصاح .

المبحث الرابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات والأبحاث المستقبلية المقترحة :

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإفصاح البيئي للشركات في التشريعات البيئية والتشريعات الأخري ، والفكر المحاسبي ، مع تقديم دليل من الواقع المصري حول الإفصاح البيئي للشركات. وتطلب تحقيق ذلك، إجراء تحليل للدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح البيئي ، وتحليل التشريعات البيئية والتشريعات الأخري ، مثل أدلة حوكمة الشركات . وكذلك إجراء تحليل المحتوي علي بيانات التقارير المالية السنوية لعام ٢٠١٧ وذلك لعينة من ثلاثة وعشرين شركة غير مالية مقيدة في البورصة المصرية ، وتعمل في خمسة قطاعات اقتصادية ، وهي الموارد الأساسية ، المرافق ، والغاز والبترول ، والكيماويات ، والموزعون وتجار التجزئه. وخلصت الدراسة إلى أن الدراسات السابقة التي تناولت الإفصاح البيئي قدمت أدلة علي اختلاف مستوي الإفصاح البيئي، وعناصره. وتبين من الدراسة اهتمام المشرع المصري بالإجراءات التي يجب أن تتخذها الشركات لحماية البيئة ، إلا أنه لم يوجد اهتمام مماثل بالإفصاح البيئي لهذه الشركات . واتضح أيضا من الدراسة أن عناصر الإفصاح البيئي تتضمن التكاليف البيئية، والغرامات البيئية، وحصول الشركة علي جوائز وشهادات في مجال المحافظة علي البيئة، والسياسات والبرامج البيئية ، والأثار والمخاطر البيئية ، وتشجير المناطق ، والمخلفات ، والفاقد ، والموارد الطبيعية ، والطاقة ، وإعادة التدوير ، والإنبعاثات ، وبرامج التوعية البيئية ، و الموازنة البيئية، ومقاييس التلوث ، والإلتزام بالقوانين البيئية .

وتضمنت نتائج البحث وجود اختلاف في عناصر ، ومستوي الإفصاح البيئي بين شركات العينة ، وبين القطاعات الصناعية التي تعمل الشركات فيها . وخصصت ستة شركات بند مستقل للإفصاح البيئي . واتضح أيضا أن معظم الشركات قامت بالإفصاح البيئي في تقرير مجلس الإدارة . وتبين أن أعلي قطاع في الإفصاح البيئي من حيث عدد الشركات هو قطاعي المرافق ، والغاز والبترول ، ووفقا لإجمالي شركات العينة يكون قطاعي الكيماويات ، والموارد الأساسية . وتبين وجود ١٧ عنصر معلومات بيئية قامت الشركات بالإفصاح عنها ، وأن الإفصاح عن الإنبعاثات يمثل أعلي افصاح .

وتضمنت توصيات البحث ضرورة أن يتضمن قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية بنود تتعلق بإفصاح الشركات عن جهودها في المحافظة علي البيئة .وكذلك اجراء ورش عمل للعاملين بالشركات المصرية لزيادة الوعي البيئي . وتتضمن الأبحاث المستقبلية المقترحة اجراء المزيد من الدراسات حول الإفصاح البيئي في الشركات متوسطة وصغيرة الحجم في البيئة المصرية . واجراء الدراسات حول الإفصاح البيئي في القطاع المصرفي .

المراجع :

أولا : المراجع العربية :

- البورصة المصرية. (٢٠١٦). *الدليل الاسترشادي لافصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة*. القاهرة: البورصة المصرية.
- البورصة المصرية. (٢٠١٨). *تقرير شهري ١ / ٩/ ٢٠١٨ - ٣٠ / ٩ / ٢٠١٨* . القاهرة: البورصة المصرية.
- البورصة المصرية (٢٠١٨). *قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية* .القاهرة: الهيئة العامة للرقابة المالية.

— الرحيلي، عوض بن سلامة. (٢٠٠٥). الافصاح البيئي التطوعي في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية : الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) : كدراسة حالة. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة (كلية التجارة-جامعة عين شمس)*(٣)، ٢٤٩-٢٩٠.

— الهيئة العامة للرقابة المالية . (٢٠١٦). *قرارر مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٦ بشأن اصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات*. القاهرة: الهيئة العامة للرقابة المالية .

— رئيس مجلس الوزراء. (١٩٩٥). قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤. *الوقائع المصرية*.

— رئيس مجلس الوزراء. (٢٠١٧). قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧بشأن اصدار الائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧. *الجريدة الرسمية*، ٦٠ (٤٣ مكرر(أ))، ١-٩١.

— صالح، رضا إبراهيم. (٢٠٠٩). دور الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في ترشيد القرارات وتحسين جودة التقارير المالية. *مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة-جامعة الزقازيق)*، ٣١ (١،٢)، ٥١-١٠٠.

— عوض، آمال محمد محمد. (٢٠١٧). تحليل وتقييم العلاقة بين الإفصاح عن الأداء البيئي والأداء المالي لاغراض التنمية المستدامة : دراسة إستكشافية في منشآت الأعمال المصرية. *الفكر المحاسبي (قسم المحاسبة والمراجعة -كلية التجارة-جامعة عين شمس)*، ٢١ (٤)، ١٢١٦-١٢٧٦.

— القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ومذكرته الايضاحية والقرارات المتعلقة به .(٢٠٠١). القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

— قانون٧٢ لسنة ٢٠١٧ باصدار قانون الاستثمار. (٢٠١٧). *الجريدة الرسمية*، ٦٠ (٢١ مكرر(ج))، ١-٦٣.

— قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ باصدار قانون في شأن البيئة. (١٩٩٤). *الجريدة الرسمية*(٥)، ٢٢٨-٢٦٦.

— وزارة الاستثمار. (٢٠١٥). وزارة الاستثمار قرار ١١٠ لسنة ٢٠١٥. *الوقائع المصرية، ١٥٨تابع (أ)*، ١-١٥٣٥.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

— Chaklader, B., & Gulati, P. A. (2015). A study of corporate environmental disclosure practices of companies doing business in India. ***Global Business Review***, *16* (2), 321–335.

— D'Amico, E., Coluccia, D., Fontana, S., & Solimene, S. (2016). Factors Influencing Corporate Environmental Disclosure. ***Business Strategy and the Environment***, *25*(3), 178–192.

— de Villiers, C., & van Staden, C. (2012). New Zealand shareholder attitudes towards corporate environmental disclosure. ***Pacific Accounting Review***, *24* (2), 186–210.

—

— Deswanto, R. B., & Siregar, S. V. (2018). The associations between environmental disclosures with

— Lee, K.-H. (2017). Does Size Matter? Evaluating Corporate Environmental Disclosure in the Australian Mining and Metal Industry: A Combined Approach of Quantity and Quality Measurement. ***Business Strategy and the Environment***, *26* (2), 209–223.

— Lu, L. W., & Taylor, M. E. (2017). A study of the relationships among environmental performance, environmental disclosure, and financial performance. ***Asian Review of Accounting***, *26* (1), 107–130.

— Pahuja, S. (2009). Relationship between environmental disclosures and corporate characteristics: a study of large manufacturing companies in India. ***Social Responsibility Journal***, *5* (2), 227–244.

— Prasad, M., Mishra, T., & Kalro, A. D. (2017). Environmental disclosure by Indian companies: an empirical study. ***Environment, Development and Sustainability***, *19* (5), 1999–2022.

financial performance, environmental performance, and firm value. ***Social Responsibility Journal***, 14 (1), 180–193.

— Fernandes, S. M., Bornia, A. C., & Nakamura, L. R. (2018). The influence of boards of directors on environmental disclosure. ***Management Decision***.

— Gatimbu, K. K., & Wabwire, J. M. (2016). Effect of Corporate Environmental Disclosure on Financial Performance of Firms Listed at Nairobi Securities Exchange, Kenya. ***International Journal of Sustainability Management and Information Technologies***, *2* (1), 1-6 .

— Ismail, A. H., Abdul Rahman, A., & Hezabr, A. A. (2018). Determinants of corporate environmental disclosure quality of oil and gas industry in developing countries. ***International Journal of Ethics and Systems***, *34* (4), 527–563.